

الاجتماع العام الخامس والثلاثون

مدينة الرباط، المملكة المغربية

24 - 25 نوفمبر 2022م

تقرير التحديث الرابع للجمهورية اليمنية

MF.22. P35.11.A.(V0.1)

20 أكتوبر 2022م

سيتم عرض هذه الورقة على الاجتماع العام الخامس والثلاثون للمجموعة



تقرير التحديث الرابع للجمهورية اليمنية نوفمبر 2022م

قدمت الجمهورية اليمنية تقرير التحديث الأول في ابريل 2016 وتقرير التحديث الثاني في ابريل 2018م، وتقرير التحديث الثالث في نوفمبر 2020م، وها نحن اليوم نعرض على اجتماعكم العام تقرير التحديث الرابع للجمهورية اليمنية والذي يعكس جهود الجمهورية اليمنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال الفترة من يونيو 2020م وحتى يونيو 2022م، مع العلم ان الجمهورية اليمنية ممثلة باللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) وبالتعاون مع جهات الرقابة والإشراف المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يبذلون قصار جهدهم وفي حدود الإمكانيات المتاحة لهم لمجابهة هذه الجريمة العابرة للقارات وبالرغم من المعطيات شديدة التعقيد التي تعمل في ظلها ونسرد بعض منها على النحو التالي:

- عدم استقرار الوضع الأمني وانقسام المؤسسات السيادية للدولة.
 - ممارسات القمع المستمر التي تمارسها سلطة الانقلاب في صنعاء والمناطق الخاضعة لسيطرتها لاسيما تلك الممارسات والانتهاكات القمعية التي تستهدف القطاع المالي والمصرفي.
 - بقاء أغلب الإدارات العامة وقاعدة البيانات لكل مؤسسات الدولة في العاصمة اليمنية - صنعاء.
 - عدم اكتمال بناء المؤسسات الحكومية الرسمية حديثة التأسيس في العاصمة المؤقتة عدن وذلك بسبب ندرة الكادر الوظيفي المؤهل والمحترف والذي لا يزال الكثير منهم متواجدين في صنعاء ومنهم من يخضع للإقامة الجبرية.
 - سوء استخدام كافة المؤسسات الحكومية من قبل سلطة الانقلاب في صنعاء لتنفيذ أجندتها.
- بالرغم من كل تلك المعطيات التي تجعل عمل المؤسسات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالغ الصعوبة والتعقيد، إلا ان مؤسسات الدولة تسعى وبكامل طاقتها الى المضي قدماً على كافة الأصعدة سواء كان في الجانب التشريعي أو التنفيذي لمحاربة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسنعرض عليكم اهم تلك الانجازات:





أولاً: جانب الإجراءات التنظيمية والإدارية من يونيو 2020 - يونيو 2022م: ■

1- التعليمات والضوابط الخاصة بالقطاع المالي والمصرفي:

- 1- أصدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (26) لسنة 2022م بتكليف الأستاذ هاني محمد وهاب رئيساً للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث اعطى هذا التعيين نقلة نوعية للجنة الوطنية ودفعة كبيرة لاستقلاليتها.
- 2- استقلال تام للجنة الوطنية حيث تم اعتماد الموازنة العامة وتجهيز وتأثيث مكتب مستقل للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليتسنى لها عقد اجتماعها الدوري وممارسة عملها بكل استقلالية.
- 3- عقد اول اجتماع لرئيس وأعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث تم الاتفاق على برنامج تطوير أعمال اللجنة عبر تشكيل فرق عمل وتكليفها بالآتي:
 - 4- فريق لمتابعة اعداد اللائحة الداخلية
 - 5- فريق لمتابعة شؤون التدريب لجهات اللجنة الوطنية والمؤسسات التابعة لها
 - 6- فريق لمتابعة تقرير التحديث الرابع للجمهورية اليمنية
 - 7- فريق متابعات العلاقات الدولية وتحديث الموقع الإلكتروني
 - 8- فريق تطوير العمل الداخلي للجنة الوطنية
 - 9- فريق العلاقات الخارجية
- 10- عملت اللجنة الوطنية بتحديث تقرير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومناقشته مع فريق المراجعة الدولي ال ICRG لمجموعة العمل المالي لشرق الاوسط وشمال افريقيا في دولة السنغال وأيضاً في دولة زامبيا افتراضياً.
- 11- في مارس 2022م قامت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبالتنسيق ومساعدة القانونيين في صندوق النقد الدولي بإطلاق مشروع تقوية التشريعات والقوانين والمساعدات الفنية اللازمة بالاستناد الى منهجية توصيات الفاتف وتحديد النطاق المشروع وتم النقاش في اجتماعات الصندوق والاتفاق على استكمال ووضع التوصيات.
- 12- تعمل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على تطوير التعاون الفعال وتنسيق جهود المجتمع الدولي لتطوير نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في اليمن. هناك تنسيق لإطلاق مشروع للإنظام لعضوية إيغمونت والمشاريع الأخرى ذات الصلة مع الدول الراعية وتنسيق لاستكمال استيفاء شروط الانضمام.





13- تشكيل فريق فني من وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) والبنك المركزي مع فريق خبراء براجما (PRAGMA) – الفريق المنفذ للدعم الفني المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) للبدء في دراسة التشريعات المحلية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الجمهورية اليمنية وتحديد الفجوات والعمل على تقنين تلك الفجوات بموجب تعليمات من الجهات المعنية واقتراح تعديلات في اللائحة التنفيذية للقانون؛ وقد تم مناقشة تلك التعديلات مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي اليمني ، حيث تم الاتي:

أ- إصدار البنك المركزي منشور رقم (2) لسنة 2021م بشأن التعليمات والضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب " ملحق للمنشور الدوري رقم (1) لسنة 2012م والمنشور رقم (1) لسنة 2013م والمنشور رقم (8) لسنة 2014م".

ب- إصدار المنشور رقم (3) لسنة 2021م بخصوص المؤشرات الأساسية للاشتباه موجه للبنوك وشركات / منشآت الصرافة " ملحق للمنشور الدوري رقم (2) لسنة 2012م والمنشور رقم (2) لسنة 2013م؛ لسد الفجوات الموجودة في التشريعات وبما يتوافق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات وعلى النحو التالي:

- وضع تعليمات تفصيلية فيما يخص المقاربة المبنية على المخاطر وتصنيف العملاء والمدة الزمنية لإعادة التصنيف.
- وضع إجراءات استباقية لإدارة المخاطر.
- وضع إرشادات تفصيلية تساعد البنوك وشركات / منشآت الصرافة للتعرف على المستفيد الحقيقي او صاحب الحق الاقتصادي عند التعامل مع العملاء الحاليين او الجدد.
- وضع إرشادات تفصيلية تساعد البنوك وشركات / منشآت الصرافة للتخفيف من مخاطر الأسهم لحاملها.
- تعديل تعريف الشركات الوهمية ومنع التعامل معها.
- المؤشرات الأساسية للاشتباه الخاصة بالجرائم الالكترونية.
- المؤشرات الأساسية للاشتباه الخاصة بجرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.
- المؤشرات الأساسية للاشتباه الخاصة بجرائم الرق والاستغلال الجنسي.





14- تزويد وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) بـ (8) موظفين وقد تم استقطابهم حسب اعلى معايير التوظيف والشفافية، حيث تم استقطاب الثلاثة الأوائل من كليات المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية والقانون والمفاضلة بينهم؛ حيث قد خضعوا الى اختبار في مادة " اخصائي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (CAMS)" والمقابلات الشخصية للمفاضلة بينهم في مجالات المهارات في استخدام الحاسوب واللغة الإنجليزية والخبرة في المجال العملي.

15- تدريب الموظفين المستجدين في الوحدة بشكل مكثف للقيام بمهامهم بكفاءة وفاعلية في المجالات التالية:

- دورة تدريبية الكترونية والمقدمة من معهد بازل(Basel) لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واجتياز الاختبارات.

- دورة تدريبية ابتدائية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مقدمة من قبل خبراء شركة براجما (PARAGMA) في إطار الدعم الفني المقدم من الوكالة الامريكية للتنمية (USAid).

16- اعداد واعتماد اللوائح الداخلية وبروتوكولات لتنظيم العمل الداخلي في وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) وتمثل في بروتكول الزائرين للوحدة وبروتكول التعاون الدولي وتبادل المعلومات وبروتكول تحليل الاخطارات.

17- مايو 2021م: اعتماد اللانحة الداخلية لوحدة جمع المعلومات المالية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (17) لعام 2021 المنعقد في تاريخ 8 مايو 2021م؛ والتي تعتبر كدستور عمل داخلي حيث تعمل على ترتيب العمل الداخلي للوحدة كما توضح وبشكل تفصيلي المهام والمسئوليات الخاصة بكل الإدارات والاقسام المختلفة داخل الوحدة.

18- اعداد دليل التفتيش الميداني لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) الخاص بالتفتيش على البنوك وشركات الصرافة، والذي يوضح بشكل مفصل الإجراءات التي يجب القيام بها قبل وخلال وبعد مرحلة التفتيش الميداني في مجال أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتفتيش المرتكز على المخاطر (RBA) وحوكمة الكيانات الخاضعة للرقابة.

19- صدر تعميم من البنك المركزي بخصوص متطلبات تجديد التراخيص لشركات ومنشآت الصرافة الفردية خلال عام 2020م ومن ضمن تلك المتطلبات، موافاة البنك المركزي بالسياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا رفع الكفاءة المالية لمنشآت الصرافة.

20- ربط انظمة شركات الصرافة أليا مع البنك المركزي للاطلاع على كافة العمليات اليومية مثل عمليات البيع والشراء والحوالات الصادرة والواردة، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المخالفين.





21- صدر تعميم من قبل وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) بخصوص تحديث بيانات مسئولي الامتثال وضباط الارتباط في البنوك ومنشآت الصرافة للعام 2020م وتجميع بيانات مسئولي الامتثال وحفظها في قاعدة بيانات الوحدة.

22- سبتمبر 2021م: صدر قرار محافظ البنك المركزي الموجه لشركات ومنشآت الصرافة رقم (14) لسنة 2021م بشأن تنظيم اعمال الصرافة والذي تم فيه وضع الضوابط الرقابية لمنح التراخيص الجديدة للصرافين وتجديد التراخيص السابقة، إجراءات منح الموافقة المبدئية للصرافين، إجراءات منح الموافقة النهائية للصرافين، المتطلبات الرقابية بعد منح الترخيص النهائي، راس المال المبدئي والضمان المالي، الرقابة والتدقيق الداخلي والتقارير ومراجعة الحسابات، العقوبات، وامور تنظيمية أخرى.

23- يناير 2022م: صدور تعميم البنك المركزي لكافة شركات ومنشآت الصرافة والذي تم فيه التطرق الى الاتي:

- ضرورة الالتزام والتعامل بنظم محاسبية منتظمة يتم فيها تسجيل كافة العمليات المتعلقة بأعمال الشركة.
- الحد الأدنى من التقارير التي يجب استخراجها اليها من النظام بشكل يومي واسبوعي وشهري.
- ضرورة تنفيذ العناية الواجبة خصوصا التعرف على هوية العميل والمستفيد الحقيقي والغرض ومصادر الأموال وغيرها.
- إلزام شركات الصرافة بضرورة توفير الية للحماية والامن الالكتروني.
- الاحتفاظ بنسخ احتياطية يومية من بيانات النظام الآلي وحفظ السجلات.

24- ابريل 2022م: صدور قرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم 2022/2/07 بتاريخ 2022/03/21م بشأن انشا لجنة خاصة بإصدار وتجديد التراخيص للبنوك ومنشآت الصرافة وتشكل اللجنة برئاسة محافظ البنك المركزي وعضوية نائب المحافظ وممثل الحكومة في مجلس الإدارة ووكيل قطاع الرقابة على البنوك ومدير عام الشئون القانونية في البنك المركزي، والذي تم فيه تحديد ضوابط وإجراءات منح وتجديد التراخيص والتعرف على المستفيد الحقيقي من تلك الكيانات المطلوب ترخيصها.





25- في يوليو 2022م: أصدرت وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) تقريرها السنوي للعام 2021م باللغة العربية والانجليزية والذي يوضح بشكل تفصيلي مهام ومسئوليات الوحدة والإنجازات التي قامت بها على كافة المجالات " الرقابة والتفتيش الميداني على البنوك وكيانات الصرافة، الإخطارات الواردة والإجراءات النهائية التي تمت بشأنها، التحليل المالي، التدريب وبناء القدرات، التعاون والتنسيق المحلي والدولي" وللإطلاع على التقرير بشكل تفصيلي، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للوحدة (<http://fiu-ye.com>)

2- التعليمات والضوابط الخاصة بجهات الرقابة والإشراف:

أ: مصلحة الجمارك

قرار مصلحة الجمارك رقم (22) لسنة 2022م بشأن الإفصاح عن الأموال بالدوائر الجمركية والإجراءات اللازمة الواجب اتخاذها من قبل موظفي الجمارك، حيث انه على كل شخص لدى دخوله او مغادرته اليمنية الإفصاح عن المبالغ النقدية او أي عملة او مستندات مالية لحاملها قابلة للتداول سواء كانت بالعملة الوطنية او الأجنبية او المعادن الثمينة والاحجار الكريمة.

ب- وزارة الصناعة والتجارة

قرار وزارة الصناعة والتجارة رقم (49) لسنة 2022م من العاصمة المؤقتة عدن بشأن تشكيل إدارة امتثال في الوزارة وتحديد مسئولين الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولتوفير البيانات المطلوبة.

ت- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (58) لسنة 2021م من العاصمة المؤقتة عدن بشأن تشكيل إدارة امتثال في الوزارة وتحديد مسئولين امتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعمل كضباط ارتباط في الوزارة مع وحدة جمع المعلومات المالية.

ث- جهات التحقيق والادعاء وإنفاذ القانون:

قرار النائب العام للجمهورية اليمنية إلى البنك المركزي للتعميم على البنوك وشركات الصرافة بشأن إدراج أفراد وكيانات في قائمة الإرهاب بموجب القرارات الصادرة عن لجنة العقوبات والمرسلة أولوياتها عبر وزارة الخارجية.





ج- الهيئة العامة للاستثمار:

قرار الهيئة العامة للاستثمار رقم (25) لسنة 2022م من العاصمة المؤقتة عدن بشأن تكليف مسئول الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثانياً: مجال بناء القدرات والورش التوعوية:

الجدول التالي يوضح جهود الجمهورية اليمنية في بناء القدرات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار التي تم تنفيذها خلال الفترة يونيو 2020م - يونيو 2022م:

نعاليات بناء القدرات خلال العام 2020م		
اسم الدورة	عدد المشاركين	تاريخ انعقاد الدورة
الدورة التدريبية العاشرة الخاصة بالصاغة وتجار الذهب	120 مشارك	30 أغسطس الى 1 سبتمبر
اللقاء التوعوي لقيادات جهات الرقابة والاشراف	50 مشارك	15 أكتوبر 2020م
الدورة التدريبية الثانية عشرة الخاصة بموظفي البريد	50 مشارك	17-20 أكتوبر 2020م
الدورة التدريبية الثالثة عشر الخاصة بالإعلاميين	30 مشارك	1-3 نوفمبر 2020م
الدورة التدريبية الرابعة عشرة الخاصة بموظفي مكافحة الفساد والمالية	30 مشارك	21-23 نوفمبر 2020م
الدورة التدريبية الخامسة عشرة الخاصة بجهات انفاذ القانون	40 مشارك	26-30 ديسمبر 2020م
اجمالي الدورات التدريبية وعدد المتدربين لعام 2020م	320 مشارك	6 فعاليات تدريبية
نعاليات بناء القدرات خلال العام 2021م		
الدورة التدريبية الأولى الخاصة بالمنظمات غير الهادفة للربح	40 مشارك	10-8 أغسطس





25-22 اغسطس	30 مشارك	الدورة التدريبية الثانية الخاصة بالمحاسبين القانونيين
13-11 سبتمبر	120 مشارك	الدورة التدريبية الثالثة الخاصة بالموثقين والأمناء
30-27 سبتمبر	120 مشارك	الدورة التدريبية الرابعة الخاصة بطلاب المعهد العالي للقضاء
24-21 نوفمبر	50 مشارك	الدورة التدريبية التوعوية الخامسة
21-18 ديسمبر	30 مشارك	الدورة التدريبية السادسة الخاصة بموظفي شركات التأمين
30-28 ديسمبر	30 مشارك	الدورة التدريبية السابعة الخاصة بالأجهزة الأمنية
7 فعاليات تدريبية 420 مشارك		اجمالي الدورات التدريبية وعدد المتدربين لعام 2021م
فعاليات بناء القدرات حتى يونيو 2022م		
26-25 يناير 2022م	56 مشارك	ورشة عمل بشأن الضوابط الرقابية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شبكات التحويل المالية، واستهدفت الدورة ملاك ومسؤولي الامتثال لدى شركات ومنشأة الصرافة وبحضور أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والهيئة الإدارية لجمعية الصرافين.
13-11 يونيو 2022م	30 مشارك	دورة تدريبية خاصة بالمنظمات غير الهادفة للربح
30-29 يونيو 2022م	49 مشارك	ورشة عمل بشأن الضوابط والتعليمات الرقابية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعواقب القانونية الناتجة عن عدم الالتزام في البنوك، واستهدفت الدورة مسؤولي الامتثال لدى البنوك وبحضور أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والهيئة الإدارية لجمعية البنوك.
3 فعاليات تدريبية 135 مشارك		اجمالي الدورات التدريبية وعدد المتدربين لعام 2022م





ثالثاً: مجال التعاون المحلي والدولي:

- 1- مشاركة وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) في العدد السادس من الصحيفة الإخبارية التي تصدر كل شهرين من قبل مكتب الاتحاد الأوروبي في القرن الأفريقي واليمن؛ والتي تهتم في كتابة المقالات وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء في مجال الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- 2- التواصل مع وحدات الاستخبارات المالية في الدول الراعية للجمهورية اليمنية في كلاً من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والتي تعتبر الدول الراعية للجمهورية اليمنية لتنسيق الجهود والعمل على مساعدة وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية لاستيفاء شروط الانضمام الى مجموعة ايجمونت للتحريات المالية، وقد بدأنا بتلبية أول تلك الشروط والتي تتمثل في ترجمة القوانين والتعليمات والمنشورات اليمنية التي تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الى اللغة الإنجليزية، والتواصل مستمر مع الجهات المعنية في الدول الراعية للمضي قدماً في استكمال إجراءات الانضمام.
- 3- ديسمبر 2021 تم الحصول على دعم فني لبنا القدرات من مشروع الاتحاد الأوروبي (EU AML/THB) لتدريب موظفي وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) وموظفي البنك المركزي المسؤولين عن الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد تم تنفيذ ورشة عمل متقدمة بحضور فعلي لعشرة موظفين من الوحدة وستة من قطاع الرقابة على البنوك بالبنك المركزي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من 9-14 يناير 2022م.
- 4- التعميم على كافة الجهات المعنية بموجب قرار وزارة الخارجية الامريكية بإدراج الحوثيين كمنظمة ارهابية بتاريخ 10 يناير 2021م والذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 19 يناير 2021م 2020م، وكيفية التعامل معهم، وازادتها الى قوائم المراقبة لدى بلادنا ومتابعة البنوك ومنشأة الصرافة في التنفيذ.
- 5- ابرام بعض مذكرات التفاهم بين وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية (FIU) مع بعض جهات الرقابة والاشراف المحلية لتسهيل تبادل المعلومات المالية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم ذات الصلة.
- 6- متابعة الجهات الرقابية مثل مصلحة الجمارك، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة الخارجية، مصلحة الأحوال المدنية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في ضرورة تفعيل إدارة الالتزام والتأكيد على دور تلك الجهات في وضع التعليمات والضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مؤسساتهم.





- 7- مشاركة الجهات المعنية في الدورات التدريبية وورش العمل والاجتماعات التي تهتم في رفع الوعي بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح والتي أجرتها كلاً من: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة العمل المالي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، وصندوق النقد الدولي؛ وقد بلغت اجمالي تلك الفعاليات أكثر من 40 فعالية.
- 8- إعداد واستعراض تقرير تحديث الجمهورية اليمنية في مجال الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال عام 2021م، 2022م والذي تم تقديمه واستعراضه امام فريق التعاون والمراجعة الدولي (ICRG).
- 9- وقعت وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) مذكرات تفاهم في مجال تبادل المعلومات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع الوحدات النظرية في دولة اثيوبيا، ليبيا، الامارات العربية المتحدة، جيبوتي، الصومال كما تم ارسال مذكرات تفاهم الى كل من جمهورية مصر العربية ويتم التواصل مع بعض الوحدات النظرية بشكل مستمر للتوصل الى صيغة نهائية للمذكرات والتوقيع عليها.
- 10- يناير 2022م؛ مشاركة رئيس وحدة جمع المعلومات المالية في عضوية فريق الخبراء لعملية التقييم المتبادل لدولة لبنان لقياس نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة من الناحية الفنية وناحية الفعالية خلال المرحلة الثانية من عملية التقييم المتبادل التي تقوم به مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF).
- 11- مارس 2022م مشاركة مدير إدارة تقنية المعلومات لوحدة جمع المعلومات المالية كخبير في عضوية فريق عمل مشروع منصة التعلم الالكتروني التابع لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF).
- 12- كما شاركت الجمهورية اليمنية في العديد من الفعاليات التدريبية وورش العمل والندوات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي شملت المؤسسات المالية والمصرفية وجهات إنفاذ القانون والجهات المعنية الأخرى بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والجدول التالي يوضح فعاليات بناء القدرات التي شاركت فيها الجمهورية اليمنية بشكل تفصيلي:





الرقم	اسم الدورة	الجهة المنظمة	مكان الانعقاد	عدد المشاركين	التاريخ
1	Regional Training on Trade-Based Money Laundering (TBML)	EU AML-THB	ONLINE	3	16/نوفمبر/2020
2	تحسين التحقيق المالي الموازي- التعاون بين وحدات المعلومات المالية وجهات انفاذ القانون	EGMONT	ONLINE	7	25/نوفمبر/2020
3	ندوة مكافحة تمويل انتشار الاسلحة عبر الانترنت لأعضاء مجموعة العمل المالي MENAFATF	RUSI	ONLINE	7	08/ديسمبر/2020
4	Cryptocurrency and Countering Proliferation Finance	RUSI	ONLINE	7	10/ديسمبر/2020
5	Regional Webinar on FATF,s Assessment Methodology on Effectiveness	EU AML-THB	ONLINE	2	14/ديسمبر/2020
6	تدريب وحدة التحريات المالية	World Bank	ONLINE	6	26/يناير/2021
7	جلسة تعريفية عن مكافحة غسل الأموال	MENAFATF	ONLINE	1	16/مارس/2021
8	Trade-Based Money Laundering	FATF	ONLINE	3	18/مارس/2021
9	جلسة تعريفية - تمويل الارهاب من خلال الاصول الافتراضية	MENAFATF	ONLINE	7	06/أبريل/2021
10	تنفيذ قرارات الامم المتحدة رقم 1267 والقرار 1973- تمويل الارهاب	FAFT	ONLINE	3	14/مارس/2021
11	ورشة عمل حول التطبيقات لجريمتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين	MENAFATF	ONLINE	5	05/مايو/2021
12	إسترداد الاصول (النظم والمعايير والادوات)	الاتحاد الأوروبي	ONLINE	3	17-21 مايو 2021
13	التحقيقات المالية	OECD	ONLINE	1	7-18 يونيو 2021
14	اساسيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب	براجما	ONLINE	15	13-15 يونيو 2021
15	المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي	الفاتف بالتعاون مع المينافاتف	ONLINE	2	27 يونيو الى 8 يوليو 2021
16	التحليل المالي	الاتحاد الاوربي	ONLINE	5	5 الى 9 يوليو 2021
17	التحويلات المالية (تقنية الحوالات)	الاتحاد الاوربي	ONLINE	5	26-30 يوليو 2021
18	قنوات استرداد الاصول	MENAFATF	ONLINE	2	16/أغسطس/2021
19	سلسلة الجلسات التعريفية (حول المنهج القائم على المخاطر)	MENAFATF	ONLINE	15	





6-10 سبتمبر 2021م	1	ONLINE	FAFT	دورة تقييم المقيم المشترك	20
6-10 سبتمبر 2021م	4	ONLINE	الاتحاد الاوربي	اساسيات التحقيق المالي لجهات انفاذ القانون ووحدة الاستخبارات	21
20-24 سبتمبر 2021م	2	ONLINE	الاتحاد الاوربي	مكافحة غسل الاموال باستخدام العملات المشفرة	22
25-29 اكتوبر 2021م	5	ONLINE	الاتحاد الاوربي	تقييم المخاطر لدى المؤسسات غير المالية	23
5-13 اكتوبر 2021م	6	مصر	الامم المتحدة بالتنسيق مع وحدة مصر	التحقيقات المالية الموازي	24
26-27 اكتوبر 2021م	13	ONLINE	MENAFATF+ ن مع مركز الريادة	تحسين جودة تقارير المعاملات المشبوهة	25
2-3 نوفمبر 2021م	6	ONLINE	MENAFATF+ ن مع مركز الريادة	تقنيات التحقيق المالي	26
6-10 ديسمبر 2021	2	ONLINE	الاتحاد الاوربي	العملة المشفرة والتمويل الجنائي واجراءات مكافحة غسل الاموال	27
7-9 ديسمبر 2021	33	ONLINE	الاتحاد الاوربي	تدريب وحدة التحريات المالية	28
23-25 نوفمبر 2021م	3	ONLINE	صندوق النقد	اساسيات غسل الاموال	29
29-30 ديسمبر 2021م	4	كينيا نيروبي	الاتحاد الاوربي	اجتماع الاتحاد الاوربي	30
10-12 يناير 2022م	15	مصر القاهرة	الاتحاد الاوربي+ بالتنسيق مع وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب المصرية	التحليل المالي	31
24-28 يناير 2022م	3	ONLINE	الاتحاد الاوربي	الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين	32
3 فبراير 2022م	13	ONLINE	MENAFATF	تبادل المعلومات بين وحدات المعلومات والجهات الرقابية	33
22-24 مارس 2022	4	البحرين	الاتحاد الاوربي ومعهد سيراكوزا	المؤتمر الاقليمي بشأن تعزيز التعاون القضائي	34
28-31 مارس 2022	9	ONLINE	صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الاوسط	اللوائح التنظيمية والرقابية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في قطاع مقدمي خدمات الاصول الافتراضية	35
25-27 ابريل 2022م	3	نيروبي	الاتحاد الاوربي	اجتماع الاتحاد الاوربي	36
22-24 مايو 2022م	4	البحرين	الاتحاد الاوربي	المؤتمر الاقليمي بشأن تعزيز التعاون القضائي	37
6_8 يونيو 2022م	4	ONLINE	صندوق النقد العربي	الامثال في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب	38





14-16 يونيو 2022م	4	مصر	الاتحاد الاوربي	مؤتمر الاقليمي حول (استخدام تشريعات مكافحة غسل الأموال في التحقيق في جرائم تهريب الآثار)	39
-------------------	---	-----	-----------------	--	----

رابعاً: - مجال الفعالية (الإخطارات والرقابة وتبادل المعلومات وحالات الاشتباه

والحجز والتجميد والعقوبات):

أ-الإخطارات:-

1-تلقت وحدة جمع المعلومات المالية -عدن (FIU) خلال الفترة من يونيو 2020م حتى نهاية يونيو 2022م العديد من الإخطارات المرفوعة من قبل الجهات المعنية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الاخطارات مقارنة خلال السنوات		
حتى يونيو 2022م	عام 2021م	عام 2020م
36	64	35

وقد قامت وحدة جمع المعلومات المالية بتحليل جزاء كبير من تلك الإخطارات واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها، ويلاحظ من الجدول ان هناك تصاعد في عدد الإخطارات الواردة الى الوحدة وهو مؤشر على ارتفاع مستوى التزام المؤسسات المالية وغير المالية بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يؤكد ان هناك وعياً متنامياً في أوساط الجهات العاملة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ب-الرقابة والتحقق من تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل

الإرهاب والعقوبات المفروضة:

1- قامت وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) والبنك المركزي بالتفتيش الميداني لعدد من المؤسسات المالية وجهات الرقابة والاشراف لتقييم أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقياس مدى التزامها بالقوانين والتعليمات ذات الصلة والجدول التالي يوضح ذلك:





م	الجهة التي تم التحقق منها	السنة		
		يونيو 2020م	عام 2021م	يونيو 2021م
1	البنوك	1	4	9
2	شركات ومنشآت الصرافة	18	11	30
3	جهات الرقابة والاشراف	0	2	2

2- قامت وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) بالتنسيق مع قطاع الرقابة على البنوك بالبنك المركزي اليمني بإعداد تقارير لتقييم أداء البنوك وشركات الصرافة لتحديد أوجه القصور وفرض العقوبات والغرامات على المخالفين.

3- تم إحالة أربعة بنوك خلال العام 2021م الى النيابة العامة لعدم التزامهم بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا التعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي اليمني.

4- بلغ إجمالي الغرامات المفروضة على كيانات الصرافة لمخالفتها السياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعليمات البنك المركزي مبلغ وقدره (87,200,000، 27,080,000) ريال يمني خلال عام 2020م، 2021م على التوالي.

5- بلغ إجمالي الغرامات المفروضة على البنوك لمخالفتها السياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعليمات البنك المركزي مبلغ وقدره (844,330,483، 205,822,414) ريال يمني للأعوام 2020م، 2021م على التوالي.

والله ولي الهداية والتوفيق،،،،





الملاحق الإحصائية

إحصائيات الحالات الواردة والصادرة الى/من وحدة جمع المعلومات المالية للأعوام يونيو

2020 - يونيو 2022 م.

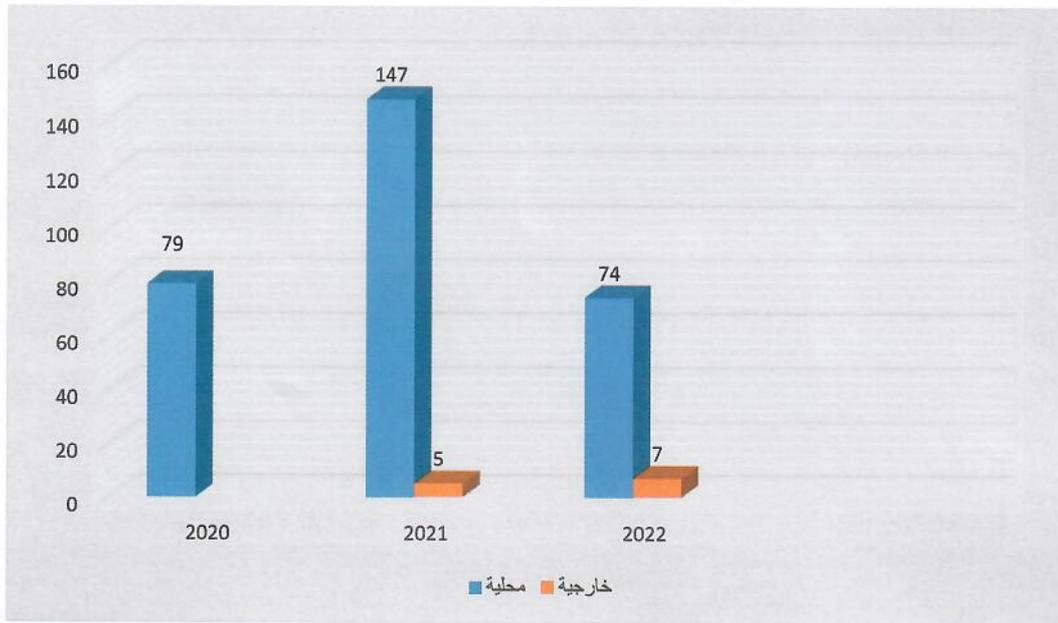
النوع	عدد الحالات	
	من يونيو 2020م	2021م
اخطار وارد محلي	35	64
اخطار تلقائي صادر خارجي	-	-
استعلام وارد محلي	44	83
استعلام وارد خارجي	-	5
استعلام صادر خارجي	-	-
تجميد وإيقاف العمل	3	2
الإجمالي	82	154





الاضطرابات والاستعلامات وفقاً لمصدر الحالات الواردة (محلية-خارجية)

عدد الحالات			مصدر الحالات الواردة
يونيو 2022	2021	من يونيو 2020م	
84	147	79	محلية
7	5	-	خارجية
91	152	79	الإجمالي

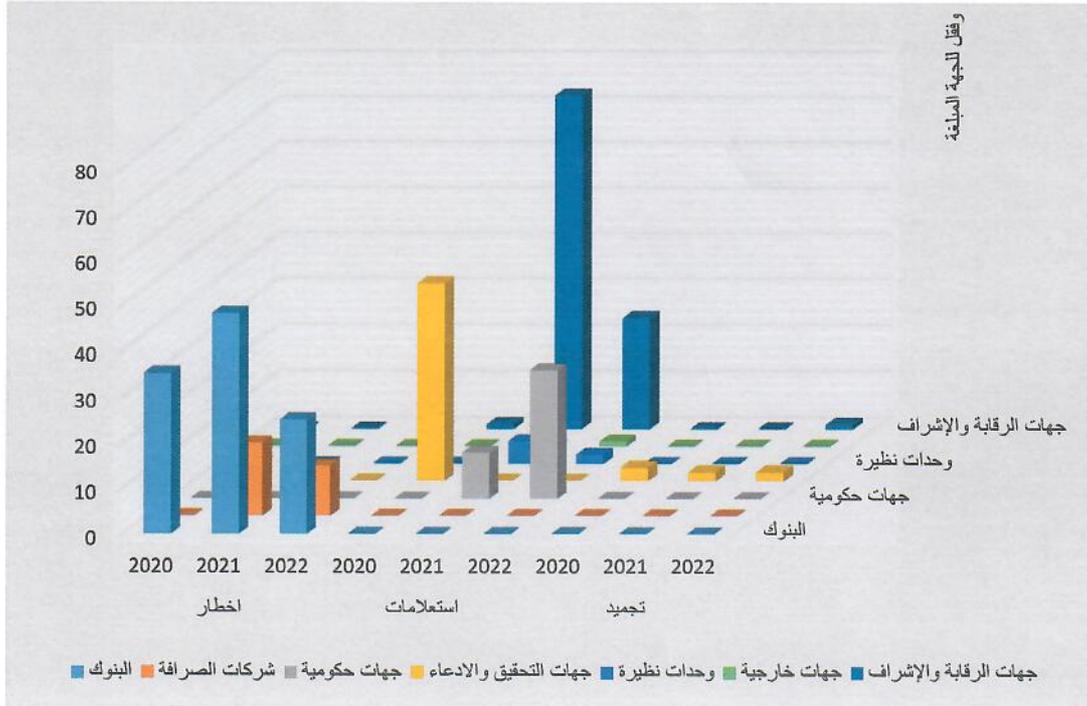




الحالات وفقاً للجهة المبلغة

عدد الحالات										الجهات المبلغة
تجميد				استعلام			اخطار			
يونيو 2022	2021	2020	يونيو 2022	2021	2020	يونيو 2022	2021	2020		
-	-	-	-	-	-	25	48	35	البنوك	
-	-	-	-	-	-	11	16	0	شركات الصرافة	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الجمارك	
-	-	-	28	10	-	-	-	-	جهات حكومية	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	جهات قضائية وإنفاذ القانون	
2	2	3	-	-	43	-	-	-	جهات التحقيق والادعاء	
-	-	-	2	5	-	-	-	-	وحدات نظيرة	
-	-	-	1	-	-	-	-	-	جهات خارجية	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	مؤسسات غير مالية	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	مهنة معينة	
1	-	24	73	1	-	-	-	-	جهات الرقابة والإشراف	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	أخرى	
3	2	3	55	88	44	36	64	35	الإجمالي	

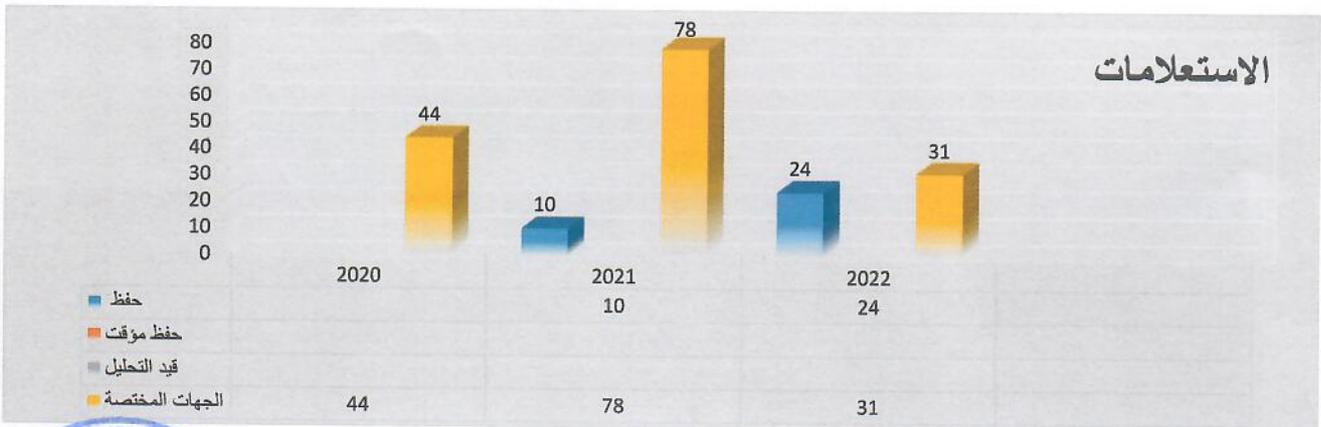
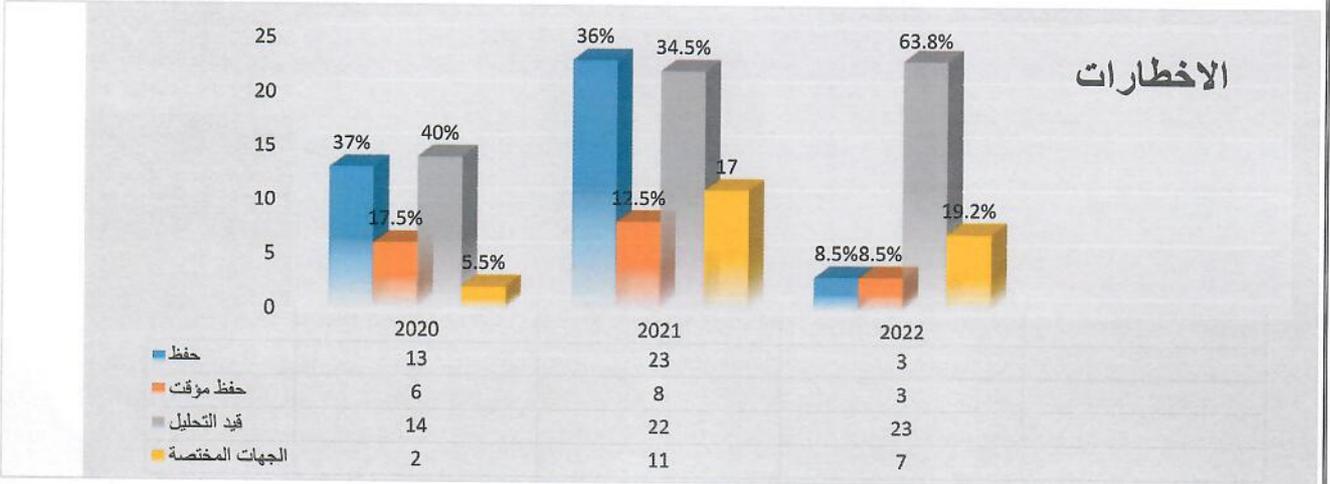






وفقاً لآخر إجراء

عدد الحالات						البيان
الإستعلامات			الاطارات			
حتى يونيو م2022	م2021	من يونيو م2020	حتى يونيو م2022	م2021	من يونيو م2020	
24	10	-	3	23	13	حفظ
-	-	-	3	8	6	حفظ مؤقت
-	-	-	23	22	14	قيد التحليل
31	78	44	7	11	2	الجهات المختصة
55	88	44	36	64	35	الاجمالي





الإحصائيات خلال الثلاث السنوات الأخيرة إخطارات، واستعلامات، إيقاف،

وتجميد

عدد الحالات	السنة
82	2020
154	2021
94	يونيو 2022
330	الاجمالي

